

مراجعة لكتاب

الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة*

تحرير: رائد عكاشة ومنذر زيتون**

ماجد أبو غزالة

أصبح معلوماً بالضرورة اليوم أن قوة المجتمع من قوة الأسرة، وأن ضعفه من ضعفها، ومن ثم فإنَّ التعرُّض لبناء الأسرة توهيناً وهدماً يصيب -في نهاية المطاف- المجتمع كله. هذا الكتاب هو ثمرة من ثمار مؤتمر علمي دولي نظَّمه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الأردنية ووزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في عمَّان، في المدة من: الثامن والعشرين إلى الثلاثين من شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٤هـ، الموافق التاسع إلى الحادي عشر من شهر نيسان (إبريل) عام ٢٠١٣م. وقد أوضحت بحوثه أننا اليوم مطالبون جميعاً بالتصدي لما يواجه الأسر من تحديات داخلية وخارجية، ولا سيما رياح التغريب الخطرة التي تهب كل حين، فارضةً أنماطاً من الأفكار والسلوكات التي لا تناسب مجتمعاتنا، ولعلَّ أخطر وسائل التغريب ما تجسّد بالمعاهدات والاتفاقات الدولية من تعميم مفاهيم غريبة في مجتمعاتنا وأمتنا، لا تنسجم مع ثقافتنا وديننا.

وقد جاء هذا المؤتمر استجابةً لما شهده العالم من تغيّرات واسعة في مفهوم الأسرة، وبنائها الاجتماعي، والعلاقة بين مكوّناتها، وفقدانها -في كثير من المجتمعات- موقعها الوظيفي في التنشئة والتربية لصالح اتجاهات فردانية، بفعل منظومة التفكير الاجتماعي الغربية القائمة على الداروينية الاجتماعية، وتأثيرات العولمة والهيمنة السياسية والاقتصادية

* عكاشة، رائد. زيتون، منذر (محرران). الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، عمَّان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الفتح للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م.

** رائد عكاشة، المستشار الأكاديمي للمعهد في الأردن، ومنذر زيتون، المستشار السابق لوزير التنمية الاجتماعية الأردني.

*** باحث متخصص في قضايا التنمية البشرية، دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، جامعة ملابيا، ومدير عام مشروع تأهيل المقبلين على الزواج. البريد الإلكتروني: majed@iiit.org

تم تسلم المراجعة بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٦م، وقُبِلَت للنشر بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦م.

والأكاديمية وتياراتها التي نادى بالتطابق المطلق بين الرجل والمرأة، وانتشار الحركات النسوية، وبروز مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)^١ ومحاولة تحديد مفهوم الأسرة في النظام الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجهها الأسرة المسلمة، والحد من تأثير الاستلاب والاختراق الثقافي الموجّه ضدها، وإبراز خطر التشريعات المحلية المتعزّبة والعالمية الخاصة بالأسرة على الخصوصيات الثقافية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

وقد أثّرت الجهود العلمية المقدّمة في هذا الكتاب من محاور المؤتمر؛ إذ عرضت لتوضيحات وافية عن مكانة الأسرة وأسس بنائها، إضافةً إلى دراسات معمّقة لحالتها في الظروف الراهنة، وذلك عن طريق المحاور المركزية الآتية:

المحور الأول: مفهوم الأسرة ومكانتها في الفكر الإسلامي^٢، وتعالجه بحوث تتصل بالمفردات القرآنية في موضوع الأسرة: دلالتها الفقهية وامتدادها الاجتماعي، والتوجيهات التربوية من خلال خطاب الآباء للأبناء في القرآن الكريم، والحياة الزوجية كما تصوّرها سورة التحريم، ومشاهد أسرية في سورة مريم: دراسة معرفية واجتماعية.

المحور الثاني: أسس البناء الأسري ومقاصده في الأفراد والمجتمع^٣، وتكشف عنه بحوث تتعلّق مع مقاصد الأسرة وأسس بنائها في الرؤية الإسلامية، والبناء الأسري وأهلية الزوجين: مقارنة شرعية مقاصدية، والأسرة الممتدة ودورها في بناء الشخصية المسلمة: نماذج تطبيقية من بيت النبوة، والتكامل الفكري الأسري في الرؤية الإسلامية.

المحور الثالث: تأثير التحوّلات الاجتماعية في الأسرة والتحديات التي تواجهها^٤ وفيه حديث عن أثر العُرف والتحوّلات الاجتماعية في الأسرة المسلمة، وإكراهات الثقافة الاستهلاكية وتأثيرها في التنشئة القيمية للأسرة، وتنظيم مالية الأسرة في ضوء الرؤية الإسلامية، وأهم المصطلحات الواردة في أبرز الاتفاقيات والمواثيق الدولية للمرأة والطفل

^١ مصطلح "الجندر" Gender هو أساساً كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي: Genus؛ أي الجنس من حيث الذكورة والأنوثة.

^٢ عكاشة، زيتون، الأسرة المسلمة في ظل التغيّرات المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٧٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٣١٣.

وخطورتها على الأسرة، والإرشاد العقلي الانفعالي للمرأة المسلمة في ظل تحديات مؤتمرات المرأة الدولية.

المحور الرابع: الفكر الغربي وانعكاساته على منظومة الأسرة المسلمة،^٥ ويتضمن: الأسرة المسلمة بين فوضى العلمانية ونظام الإسلام، ومنظومة القيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث: رؤية تحليلية نقدية، والمؤثرات الفكرية في التربية الأسرية وسبل مواجهتها: تيارات الداروينية الاجتماعية وقيم ما بعد الحداثة، والمسؤوليات الأسرية في الرؤية الإسلامية، ومدونة الأسرة المغربية.

المحور الخامس: تجارب وخبرات عملية في المحافظة على دور الأسرة،^٦ وهو يركز على إعداد المرأة أكاديمياً لـ "وظيفة" الأمومة، وإرساء خلفية معرفية لعلم الاجتماع العائلي، والطفولة خاصة، والعمل الاجتماعي، والتطبيقات المعاصرة الخادمة لتمكين نظام الأسرة الممتدة في ضوء التشريع الإسلامي، ودليل الأهل في التعامل مع برامج الأطفال التلفازية.

وقد تبين لنا من هذه المحاور أنَّ التركيز على معالجة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأسر، لضمان التكوين الإيجابي للأسرة، يضع على عاتق جميع الجهات الرشيدة مسؤولية تثقيف المقبلين على الزواج وتأهيلهم؛ لئلاَّ نتمكنوا من التغلب على المشكلات والتعقيدات التي تواجههم، وتجنُّب الفشل في الحياة الزوجية، والقدرة على مواجهة ظروف الحياة والتكيف معها عن طريق عقد دورات تأهيلية متخصصة للشباب والشابات، تُعرِّفهم متطلَّبات المرحلة المستقبلية في بناء الأسرة وإدارتها. وكانت ماليزيا قد طرحت نموذجاً ناجحاً في تكوين الأسرة واستقرارها ومعالجة العنوسة وتحقيق التوافق بين الأزواج على نطاق واسع، عن طريق عقد دورات تأهيل للمقبلين على الزواج، بإطلاق الرخصة المشروطة للزواج بعد اجتياز الدورة لجميع أبناء المجتمع الماليزي.^٧ وقد تبين للقائمين على هذه البرامج حدوث انخفاض ملموس في نسب الطلاق التي كانت تعانيها

^٥ المرجع السابق، ص ٥٠٧.

^٦ المرجع السابق، ص ٦٥٥.

^٧ أبو غزالة، ماجد. التثقيف الأسري قبل الزواج: رخصة تأهيل المقبلين على الزواج، عمَّان: مركز معرفة الإنسان للدراسات والنشر والتوزيع، تحت الطبع.

ماليزيا، مثلها مثل باقي سائر دول العالم. ومن هذا المنطلق حثت ورقة في المؤتمر على نشر التجارب العملية الناجحة في أوساط البلدان العربية والإسلامية.

وفي الكتاب وقفنا على الدلالات الفقهية للمفردات القرآنية المرتبطة بالأسرة، وأحكامها الفقهية وامتداداتها الاجتماعية؛ حكمةً وتكليفاً، وخصائص البنية الأسرية من خلال اللفظ القرآني، وما امتازت به من دعائم الاستمرارية والاستقرار بين الآباء والأبناء، والعلاقات الأخوية بين الإخوة والعلاقة الزوجية. وقد اعتمدت البحوث المقدمة على منهج استقراء الألفاظ القرآنية، وربطها بمجموعة من المفاهيم القرآنية، مثل: التوحيد، وبر الوالدين، وصلة الرحم، والتقوى، والإحسان، بوصفها وحدات أساسية من وحدات الإعمار الكوني، فضلاً عن الدراسات المتضمنة موضوع اتصال العلاقات الأسرية بمبدأ الإستخلاف، فهي تَقِفُ كذلك على المنهاج الاجتماعي الإسلامي في بناء الأسرة، وتعان مشاهد العلاقات الأسرية القرآنية. فعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخُلُقَ حَتَّى إِذَا فَرَعَ مِنْ خَلْقِهِ قَالَتِ الرَّحْمُ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ. قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ. قَالَ: فَهُوَ لَكَ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "فَافْرُؤُوا إِنَّ شَيْئَكُمْ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾" (محمد: ٢٢).^٨

ولا يخفى أَنَّ الاهتمام المعرفي بالإنسان هو أساس كل بناء إنساني، أو اجتماعي، أو سياسي. وبهذا يتأكد بطلان النظرية الزاعمة أَنَّ التقدم "التكنولوجي" يؤدي حتماً إلى تحرير الإنسان، أو إلى تحرير المرأة. ومن هنا، فإنه يتعيّن على علماء المسلمين الاضطلاع بمسؤولية كشف مكائد الرأسماليين الذين يتاجرون بعواطف المرأة النبيلة وجمالها، ويسوّقونها سلعة شهوانية رخيصة، بصرف النظر عن المجال الذي تروج فيه؛ إن كان فناً، أو رياضة، أو بيع هوى، أو غير ذلك.^٩

وتجلبو أوراق عمل المؤتمر مقاصد حفظ الأسرة وأسس بنائها في الرؤية الإسلامية؛

^٨ البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، المطبعة السلفية، كتاب: الأدب، باب: مَنْ وصل وصله الله، حديث رقم ٥٩٨٧.

^٩ عكاشة، زيتون، الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٧٨.

وذلك أنَّ الأحكام الشرعية هي وسائل لتحقيق مقاصد الشرع الحنيف، ومحورها صلاح الإنسان في الدنيا والآخرة. وتأسيساً على ذلك، فإنَّ الشرع الحنيف يهدف من تنظيم أحكام الأسرة إلى جملة من المقاصد، منها: حفظ النوع البشري، ومقصد الإفضاء، مثل: الإفضاء الجنسي، والإفضاء النفسي، ومقصد التماسك الاجتماعي، ومقصد الشهادة على الناس. ورأت البحوث أنَّ الواجب يقتضي أن تفعل هذه المقاصد عند الاجتهاد الفقهي المتعلق ببعض أنواع الزواج الحالية، مثل: زواج المسيار، وزواج "الفرد"،^{١٠} والزواج بنية الطلاق، والزواج العرفي.

وفي مقارنة شرعية مقاصدية للبناء الأسري وأهلية الزوجين، استجمعت البحوث شتاتاً من الأفكار المتعلقة بالأهلية والأسرة، ونظمتها في قالب موضوعي، واضعةً أرضيةً لموضوع الأسرة في سياق وظيفتها الوجودية الموصولة بالمقصد الأسمى من خلق الإنسان، واستجمعت أيضاً مفهوم البناء الأسري وفلسفته والدعائم الربانية لحفظه.

وفيما يتعلق بمركزية الزواج في البناء الأسري، فقد وقفت البحوث على مركزية حفظ النسل في البناء الأسري، والأبعاد العمرانية في فقه الأسرة، والأهليات الواجبة في الزوجين، ومنها: أهلية الكفاءة، وأهلية القوامة، وأهلية النضج، والأهلية النفسية.^{١١}

وفي قراءة تاريخية اجتماعية تحليلية، قاربت البحوث تمثيلات الأسرة الممتدة، للكشف عن الأدوار التي قامت بها، وأثرت في الأفراد الذين نشأوا في ظلها، وبناء صورة واقعية طبّقها النبي ﷺ ابتداءً. ففي القرآن الكريم والهدي النبوي الاجتماعي نماذج عظيمة، ينبغي تسليط الأضواء عليها بمختلف الوسائل الإعلامية والتأليف والنشر في هذا المجال، ولا سيما الأمثلة القرآنية في العلاقات الأسرية.^{١٢}

بيد أنَّ المقاربات التي اشتمل عليها الكتاب اتخذت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت منهج الاستقراء الناقص في انتقاء شواهد نبوية من بيت النبي ﷺ وتتبعها للوصول إلى تصوّر واضح لنماذج الأسرة الممتدة في بيت النبوة، وأثر هذه العلاقة الرحمة

^{١٠} المرجع السابق، ص ١٩٠.^{١١} المرجع السابق، ص ٢٣٦-٢٤٦.^{١٢} المرجع السابق، ص ١٧٨.

في الأفراد الذين نشأوا في ظلها، فـ"المتبع للقرآن الكريم والسُّنة النبوية لا يجد أيّاً منهما تناول الحديث عن الأسرة بهذا اللفظ الصريح (الأسرة)، وإنما كان التعبير عن الأسرة الممتدة في القرآن الكريم من خلال دلالات لفظية تضيق وتتسع، وتدور على علاقة القرابة، من مثل القرى والرحم والأهل والعشيرة والرهط"،^{١٣} وما يترتب على هذه العلاقات مما يتصل بالدية والميراث ونظام النفقة بين الأقارب. وقد كشفت الدراسات عن الحاجة إلى قراءة متكاملة لمنهج القرآن الكريم والسُّنة النبوية في بناء الأسرة الممتدة، ودراسة أثر هذا المنهج في تنشئة الفرد ورعايته، في سبيل تقديم التصور الصحيح والأمثل للدور الذي ينبغي أن تقوم به الأسرة الممتدة.

ولا تغفل البحوث معاينة التكامل الفكري الأسري في الرؤية الإسلامية في ظل التأثيرات السلبية للتطورات والتغيرات المعاصرة والغزو الثقافي الغربي الموجه. وأشارت البحوث أيضاً إلى مقومات التكامل الفكري الأسري التي تسهم في بنائه وتحقيقه وتفعيله بين أفراد الأسرة، وأساليبه ومعوّقاته، وهو ما يمكن أن تنهز له السياسات الرسمية والمؤسسات التربوية - كالمدارس والجامعات - في تحقيق بناء التكامل الفكري الأسري، ودراسة أثر وسائل الإعلام والإنترنت في التكامل الفكري للأسرة، ودراسة أثر التواصل الأسري في بنائه.^{١٤}

ولأنَّ الأسرة تمثّل الخلية البنائية للتركيب الاجتماعي، وهي المجال الحيوي الذي يتلقى فيه الفرد دروس الحياة الاجتماعية؛ فللعُرف الاجتماعي المتولّد من متطلّبات المجتمع وحاجاته المتحدّدة دور محوري في تسهيل حركته، بحيث يحفظ منظومة القيم، ويحقّق الانسجام والتجانس بين مكوّناته.

وُبيّن بحوث أخرى أنّ "مجتمعاتنا المعاصرة مثقلة بأكداس من الأعراف والعوائد، عالية الكلفة، قليلة الفائدة، التي لا تتوافق مع منهج الإسلام في تنظيم الشؤون الاجتماعية، بل إنّ فيها ما يصادم الأحكام الثابتة، لكنّ الناس استمروا تلك المخالفات وجعلوها مظهراً لثقافتهم ونمط حياتهم اليومية." "وقد شكّلت طبيعة التسارع القائم في

^{١٣} المرجع السابق، ص ٢٥٦.^{١٤} المرجع السابق، ص ٢٩٧.

نمط الحياة اليومية اللبنة الأساسية للتغيرات والتحوّلات التي مَسَّت النظام الأسري، فلم يعد الأولياء المصدر الوحيد للتنشئة، بالنظر إلى الدور الكبير الذي تؤديه الوسائط الإعلامية السمعية والبصرية التي أسست لحضورها صوتاً وصورةً، زيادةً على إكراهات الأزمة الاقتصادية التي جعلت بعض الأولياء ينهمكون في توفير المتطلّبات المادية لأبنائهم، بمقابل فتور شديد وشبه غياب حينما يتعلق الأمر بالتنشئة القيمية. فقد أدّت التحوّلات الاجتماعية الناشئة من النمط المتعسّف من الثقافة الاستهلاكية إلى تعطيل الدور الفعّال الذي ينبغي أن تقوم به الأسرة في تقديم أفراد نوعين للمجتمع من أجل تحقيق البناء الحضاري، فعاظمت الحاجات الأسرية لتصل إلى السعي الحثيث لتوفير المطالب الكمالية، وبات النجاح الأكبر بحسب الوعي الاجتماعي السائد والغالب ممثلاً في قدرة الأولياء على تحقيق مختلف المتطلّبات المادية لأبنائهم.^{١٥}

ويبدو أنّ هاجس الاستهلاك ارتبط عموماً بالمأكل والمشرب والملبس من دون أن يتعدّى -في أغلب الأحيان- إلى اقتناء ما له علاقة بالتغذية الروحية والثقافية، وهو ما يتطلّب معالجة أزمة الثقافة الاستهلاكية عن طريق البحث في أسبابها، وأعراضها، وطرائق التعامل معها؛ فاستشرأوا سيحوّل الإنسان إلى مجرد سلعة أو مادة استعمال ذات بُعد واحد؛ وذلك بسبب توجّهه نحو تحقيق الربح. ويستدعي هذا تنظيم مالية الأسرة في ضوء الرؤية الإسلامية، على أساس من خلافة الإنسان في الأرض، وأسس العمران البشري؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ (البقرة: ٣٠).

وفي سبيل تقصّي التأثيرات السلبية المشوّهة لنظام الأسرة، فقد كان للمصطلحات الواردة في أبرز الاتفاقيات والمواثيق الدولية للمرأة والطفل بياناً لخطورتها. فمع تصاعد موجات التغريب، وزيادة هيمنة الغرب على المؤسسات الدولية، واحتياح العولمة الغربية للخصوصيات الثقافية والقيمية غير الغربية -في العقدين الأخيرين من القرن العشرين- بدأ الغرب اقتحام حرّمات الأسرة المسلمة، وانتهاك مقدّسات منظومة قيمها التي حدّدها

^{١٥} المرجع السابق، ص ٣٤٠.

الإسلام وصاغتها المرجعية الإسلامية. وتُعَدُّ هيئة الأمم المتحدة الأداة التي يتم بواسطتها عولمة نخط الحياة الغربي في دول العالم أجمع -على اختلاف ثقافتها ومرجعياتها- عن طريق إصدار اتفاقيات ووثائق دولية للمرأة وللطفل تحوي مصطلحات مطّاطة تحتمل كثيراً من المعاني والمضامين، والتلاعب في ترجمة تلك المصطلحات؛ لإمرارها مع أقل قدر من المعارضة، ولا سيما من جانب الدول العربية. وإذا كانت العولمة -أساساً- اقتصادية المنشأ فإنّها لم تقف عند ذلك الحد، بل تجاوزته بسرعة لتشمل ظواهر مختلفة، من بينها القانون، عن طريق العمل على إقصاء ما هو خصوصي، وفرض القوانين الغربية عن طريق إبرام اتفاقيات دولية في موضوعات شتى، ولا سيما في مسائل حقوق الإنسان والطفل والمرأة، بمنظور غربي علماني، ومحاولة فرضها على باقي دول أعضاء الجماعة الدولية، وبذلك أصبح الحديث عن عولمة القوانين حقيقة قائمة.¹⁶

وتكشف البحوث المتعلقة بهذا الجانب عن العلاقة بين تلك المصطلحات وتغيير قوانين الأسرة والأحوال الشخصية في العالم الإسلامي، التي تتولّى لجان خاصّة في الأمم المتحدة متابعتها بدقة عن طريق التقارير الدورية التي تقدّمها الحكومات، وتلك التي يقدّمها وكلاء الأمم المتحدة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تسويق أجندة الأمم المتحدة. ومن هذه المصطلحات: مصطلح "العنف الأسري"، ومصطلح "التمييز"، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي (سياسياً، وغير سياسي)، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر. وقد تكرّر مصطلح "التمييز بسبب الجنس" في وثائق عدّة صدرت بعد ذلك؛ ليكون مرادفاً لانعدام التساوي المطلق بين الرجل والمرأة. ومن ثمّ، أصبحت عبارة "رفع التمييز بسبب الجنس" توازي تحقيق "التساوي التام" بين الرجل والمرأة. وقد حدث الانتقال التدريجي من "التمييز" إلى "العنف ضد المرأة"، و"العنف الأسري". وانتشر مصطلح "الصحة الإنجابية"، ومصطلح "الجندر"، وذلك عن طريق تطوير السياسات والبحوث، ونشر الحوارات المتبنّية للفكر، ووضع التشريعات الداعمة للمنظور الجندري،

¹⁶ Jean, Pisani-Ferry, "Mondialisation: vrais et faux début", *commentaire* N°77. Paris, 1997, pp27-28.

والتخطيط، وتجميع المصادر والموارد اللازمة، وكذلك متابعة تطبيق هذه البرامج والمشروعات ومراقبتها.^{١٧} ونظراً إلى خطر دلالات هذه المصطلحات؛ فقد توجهت الدعوة إلى ضرورة استبعادها من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ سواء أكان ذلك عن طريق الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بتنمية المجتمع، أم البحوث والإحصاءات وغيرهما.

ومن ضمن بحوث هذا المؤتمر ما اختص بمقاربة الفكر الغربي وانعكاساته على منظومة الأسرة المسلمة؛ فتناول الأسرة المسلمة بين فوضى العلمانية ونظام الإسلام، موضّحاً التفاعل المعقد ما بين القوى الاجتماعية والصناعية والثقافية بوصفه أساس الإنسان في تفكيره وسلوكه. أمّا الإطار الذي يتم به هذا التفاعل فهو العلمانية بوصفها إطاراً لثقافة المجتمعات الغربية التي أصبحت من ثوابت المجتمع، ولا يُسمح بأن تكون موضوع تساؤل أو موضوع بحث. والفرد في ظل العلمانية التي برزت مطلع القرن التاسع عشر في فرنسا، ثم انتشرت في مختلف أنحاء أوروبا، ثم في العالم أجمع؛ هو الذي تغيرَ تغيراً عميقاً في فكره وسلوكه. ولعل أهم ما تولّد عن هيمنة العلمانية هو بروز ما يسمى "الفردية المطلقة".^{١٨}

وأمام هذه الفردية المطلقة ظهر ما يسمى "تعظيم المنفعة الفردية المطلقة"، الذي أصبح القيمة المحركة لتفكير الفرد وسلوكه، ويعني تعظيم السعادة. ومع هيمنة "تعظيم المنفعة" على تفكير الفرد وسلوكه - ثم مجموع الأفراد في المجتمع - أخذت قيم المجتمع الأساسية والثانوية تنشأ وتختفي وتباین تبعاً لمدى ما يحققه الفرد أو مجموعة الأفراد من تعظيم لمنافعهم المادية. ويجدر التذكير هنا بأن "القيمة" هي قاعدة تحكم التفكير والسلوك الفردي، وهذا جزء من الفوضى التي أحدثتها العلمانية على مستوى الفرد والأسرة. وقد ظهرت أشكال غريبة جداً من العلاقات الاجتماعية نتيجة تخطيط الميثاق التقليدي المقدس الذي بُنى فيه الرابطة الزوجية على الشرعية الدينية والاعتراف الاجتماعي،

^{١٧} المصطلحات الواردة في الوثائق الدولية للمرأة، الموقع الإلكتروني للجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل:

- <http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=473>

^{١٨} Maani and et al. "Family change as response to the economic mechanism", unpublished article, 2012.

فضاعت فرص اللقاءات الجماعية لمناسبات الأفراح، وسادت اللحظة السادية التي تتميز بالسكون وانفصال كل شيء عن الغاية والقيمة.

وفي رؤية تحليلية نقدية لمنظومة القيم الأسرية في الفكر الغربي الحديث، جرى تتبع جذور التحلل الأسري فيها، ونوقشت الأطروحات التي بُنيت عليها المواضيع الأسرية الجديدة، ورُصدت الأسباب الحقيقية لانفصام عرى العلاقة المقدسة، والآثار التي قد تخلق بالمجتمعات الأخرى، واستُشرفت الحلول العملية من خلال رؤية عامّة في قيم الأسرة المسلمة، قد تسهم في انتشال الإنسان الغربي من هذا الضياع والتمزق بوصف ذلك جهداً إضافياً في مشروع أسلمة الحداثة.

وتأسيساً على هذا كله، تضع الرؤية الإسلامية حلاًّ بديلاً عن طريق الميثاق الرسالي، الذي ترى فيه منهاجاً سوياً يحرّر الفرد من الذاتية والأنانية والأثرة، في مقابل تحقّق النزعة الاجتماعية، وتقاسم الحقوق والعدالة الكاملة لأفراد الكيان العائلي والأسري، فحرّمت تحريماً قطعياً الشذوذ وما يؤدي إليه، وكل أنواع الفواحش والعلاقات التي تفتح باباً نحوها، وأبطلت جميع العقود والعادات التي رُسّمت بمنطق القوة والغلبة والعصبية، أو التي قامت على أساس تجاري وعوض مادي.

وفي هذا تحفيز على مضاعفة الجهود الإعلامية والتربوية والدعوية والحقوقية والفكرية لحماية الكيان الأسري وصيانه في عالمنا الإسلامي، وإنشاء لجنة قانونية دولية تُعنى بالدفاع عن القيم الأسرية الإسلامية، وتبيان خروقات المواثيق الدولية للخصوصية وحرية المعتقد، وحقوق الطفولة وكيان المرأة، والعمل على صوغ خطاب قانوني وفلسفي فاعل لصدّ محاولات المسخ والتدمير التي تتعرّض لها الأسرة في عالمنا المعاصر الذي غدا يشهد مؤتمرات دولية تصاغُ نتائجها وفقاً لمنظمة الدول المهيمنة.